E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/5
24 April 2017
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الطاقة
الدورة الحادية عشرة
القاهرة، 14-16 أيار/مايو 2017

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التعاون العربي بشأن التعامل مع تغيّر المناخ

موجز

المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تضرراً من آثار تغيّر المناخ، مع أنها تسهم بأقل من 5 في المائة في الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري. وفي السنوات الأخيرة، صارت أنماط الطقس أقل قابلية للتوقع، وتعرضت المنطقة لظروف مناخية قاسية أثرت على الأمن الغذائي ووفرة المياه، ما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة.

وتعرض هذه الوثيقة أهم نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في دورتيه الحادية والعشرين والثانية والعشرين، والأنشطة التي نفذتها الإسكوا في هذا الشأن، في ضوء أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل على دعم قدرات البلدان العربية لتعزيز فعالية مشاركتها في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات التي تندرج ضمن الاتفاقية، والأنشطة المستقبلية المقترحة في هذا المجال. وهي تقترح عدداً من التوصيات ذات الصلة موجهة إلى الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء. والوثيقة معروضة على لجنة الطاقة للاطلاع على التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة الإسكوا في مجال الطاقة والمناقشة وتقديم المقترحات لمتابعة النتائج.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- أهم مخرجات مؤتمر الأطراف حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في دورتي باريس (2015) ومراكش (2016)	10-6	3
ثانياً- دور الإسكوا في دعم البلدان العربية في قضايا تغيّر المناخ من منظور الطاقة	17-11	5
ألف- الدعم الفني للقدرات	15-11	5
باء- الأنشطة المستقبلية	17-16	6
ثالثاً- التوصيات	20-18	7

مقدمة

1- تسهم المنطقة العربية بأقل من 5 في المائة في الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري، ومع ذلك هي من أكثر مناطق العالم تضرراً من آثار تغيّر المناخ. وفي السنوات الأخيرة، صارت أنماط الطقس أقل قابلية للتوقع، وتعرضت المنطقة لظروف مناخية قاسية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف الترابية وموجات الحرارة الشديدة، أثرت على الأمن الغذائي، ووفرة المياه، وعلى الصحة وسُبل العيش. وخلال الفترة 1980-2013، تراوحت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أحداث متعلقة بالطقس حسب التقديرات بين 11 مليون دولار في فلسطين و530 مليون دولار في المغرب ووصلت إلى 3 مليارات دولار في اليمن. وتُستثنى من هذا المجموع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للهجرة والأمراض الناجمة عن هذه الكوارث التي أدت إلى مقتل أكثر من 4,000 شخص في اليمن خلال الفترة نفسها.

2- واتخذ الكثير من البلدان العربية إجراءات لمكافحة تغيّر المناخ والاستثمار في التكيّف. وقبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، قدم 19 بلداً عربياً المساهمة المقررة المحددة وطنياً، ومن بين هذه المساهمات، نقذت تسعة تقديرات للكلفة الإجمالية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتكيّف والتخفيف. ويهدف العديد من هذه الالتزامات إلى تحقيق فوائد متعددة، ومنها دعم الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. كما أعربت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وقطر والمملكة العربية السعودية عن عزمها على مواصلة التنويع الاقتصادي بما يتماشى مع الأهداف العالمية. وهذه خطوة هامة ستساعد على تعويض الخسارة المحتملة في الإيرادات الناجمة عن انخفاض صادرات الوقود الأحفوري وتغيير أنماط استهلاك الطاقة.

3- وفي إطار برنامج العمل من حيث تقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء والتعاون الإقليمي، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات أخرى، ورشتي عمل حول تغيّر المناخ، بهدف تعزيز قدرات المفاوضين العرب للمشاركة بفعالية في تنفيذ اتفاق باريس. وشارك في هذه الورشات عدد من الخبراء، وممثلي وزارات الخارجية والبيئة والنفط والكهرباء والموارد المائية والزراعة والطاقة في البلدان العربية، فضلاً عن بعض ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية.

4- وسعت الإسكوا إلى تسليط الضوء على قضايا وأولويات المنطقة العربية خلال هذه المؤتمرات بعقد العديد من الفعاليات الجانبية لعرض النتائج العلمية لنمذجة تغيّر المناخ وأثره على الموارد المائية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية وبمشاركة فعالة من مفاوضين وخبراء من البلدان العربية.

5- وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً لأنشطة الإسكوا ذات الصلة وتوصيات موجهة إلى الإسكوا والبلدان الأعضاء.

أولاً- أهم مخرجات مؤتمر الأطراف حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في دورتي باريس (2015) ومراكش (2016)

6- تمثل الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2015 في باريس، علامة فارقة في تاريخ هذه الفعاليات بسبب إنجازها

للاتفاق التاريخي، الذي وقعته 195 دولة. فقد أوضحت أن مسؤولية التصدي لتحدي تغيّر المناخ مشتركة بين البلدان، ولكنها تتفاوت حسب قدرات البلدان والسياقات الوطنية. ولا بد أن تراعي مستوى التنمية والاحتياجات الخاصة للبلدان الأضعف، والالتزامات المالية للبلدان الصناعية التي يتعيّن عليها تيسير نقل التكنولوجيا. وأكدت أنه على الاقتصاد العالمي التخلي عن الوقود الأحفوري في النصف الثاني من القرن، والحد من زيادة متوسط درجات الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين. وسيجري العمل على إنشاء نظام لمتابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية، يتسم بقدر من المرونة فيما يخص البلدان النامية، من أجل متابعة تنفيذ الجهود التي تبذلها الأطراف.

7- وتتمحور أبرز بنود اتفاق باريس حول احتواء ارتفاع معدل درجات الحرارة دون الدرجتين المئويتين مقارنة بمستويات درجات الحرارة في الحقبة ما قبل الصناعية، ومواصلة تنفيذ الخطوات الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية. وعلى جميع البلدان مراجعة التزاماتها الوطنية كل خمس سنوات بغية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تتسبب بها، على أن تسجّل كل مساهمة من المساهمات المقرّرة المحدّدة وطنياً تقدماً مقارنة بالمساهمة السابقة. وينبغي أن تكثف البلدان الجهود لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بهدف تحقيق توازن بين الانبعاثات من الأنشطة البشرية وتلك التي يمكن امتصاصها من خلال تقنيات اقتناص الكربون والغابات.

8- وحثّ اتفاق باريس البلدان المتقدمة على تقديم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية في التخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه بموجب التزاماتها بالاتفاق، وعلى توفير الدعم الضروري والكافي في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات ووضع خارطة طريق ملموسة لتحقيق الهدف المتمثل في تقديم 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 لأغراض التخفيف من تغيّر المناخ والتكيف معه ونقل التكنولوجيا وتوطينها وبناء القدرات والعمل على زيادة التمويل عن سقف 100 مليار دولار بحلول عام 2025 مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وفي سياق اجراءات التكيّف المفيدة وشفافية التنفيذ. كما أنشئت لجنة باريس المعنية ببناء القدرات بهدف معالجة الثغرات وتلبية الاحتياجات في بناء القدرات خلال الفترة 2016-2020. ودعا الاتفاق إلى تجنب الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ والحد منها والتصدي لها وتعزيز التعاون والدعم في نُظم الإنذار المبكر والاستعداد للطوارئ وتقييم المخاطر وإدارتها بطريقة متكاملة.

9- وتشكّل الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في مراكش، آلية للتفاوض من حيث:

- التوجيهات لاستكمال برنامج العمل في إطار اتفاق باريس؛
- ضرورة أن يخدم صندوق التكيّف اتفاق باريس، واعتماد الشروط المرجعية للجنة باريس المعنية ببناء القدرات؛
- الموافقة على خطة العمل الخماسية للجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغيّر المناخ؛
- تطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها؛
- التركيز على التمويل طويل الأجل وتوفير التمويل للصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمي؛
- العمل على تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إطار تعزيز جهود التكيّف والاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودعمها؛

- الوصول إلى صيغة نهائية للآليات المتعلقة بالقرارات الصادرة لتنفيذ اتفاق باريس لاعتمادها خلال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين.

10- وأشار إعلان مراكش إلى أنّ درجة الحرارة ترتفع بوتيرة مقلقة وغير مسبوقة ولذلك يتعيّن اتخاذ تدابير آنية لمواجهتها، ورحّب بدخول اتفاق باريس حيّز التنفيذ مراعياً مبدأ المسؤولية المشتركة بين البلدان وإن كانت متفاوتة وبقدرات متباينة حسب الظروف الوطنية المختلفة. وأكد على أهمية العمل على تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إطار تعزيز جهود التكيّف والاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودعمها، والدعوة إلى التزام سياسي لمواجهة تغيّر المناخ، باعتباره أولوية مُلِحة، وتعزيز جهود القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي واتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ على الزراعة، فضلاً عن رفع حجم وتدفق التمويل الخاص بالمشاريع المناخية وإمكانية الوصول إليه، وتعزيز القدرات والتكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية، والتأكيد على هدف العمل على إتاحة 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020. ومن المنتظر أن توضع خطوط إرشادية وقواعد تنفيذ لاتفاق باريس وآلياته خلال عام 2018.

ثانياً- دور الإسكوا في دعم البلدان العربية في قضايا تغيّر المناخ من منظور الطاقة

ألف- الدعم الفني للقدرات

11- تعمل الإسكوا على دعم قدرات البلدان العربية في الفعاليات/المفاوضات العالمية الخاصة بتغيّر المناخ من خلال المحاور التالية:

- الاستمرار في بناء قدرات صانعي السياسات والمفاوضين العرب المعنيين بقضايا تغيّر المناخ وآليات تنفيذ اتفاق باريس؛
- مساعدة البلدان في تحديد الأولويات في مجال تغيّر المناخ، لدعم وضع الخطط الاستراتيجية للتصدي لتغيّر المناخ في إطار تنفيذ اتفاق باريس؛
- دعم التواصل بين البلدان والصندوق الأخضر للمناخ لتوفير التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع التكيّف والتخفيف المذكورة في تقارير المساهمات المحددة وطنياً؛
- حشد موارد مالية إضافية لدعم برامج بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تعزيز التعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ والجهات التمويلية الأخرى؛
- التركيز على موضوع نقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان في التصدي لتغيّر المناخ وبناء القدرات والتوعية.

12- وتعاونت الإسكوا مع جامعة الدول العربية وجهات أخرى في عقد ورش عمل لدعم القدرات التفاوضية للبلدان العربية حول مواضيع عدة مرتبطة بالقضايا المطروحة على أجندة مؤتمر الأطراف مثل التكيّف، والتخفيف، والتعامل مع الإطار القانوني، وآليات التمويل، والتكنولوجيا وتطوير القدرات وغيرها من آليات تنفيذ اتفاق باريس. وأعدت الإسكوا دليلاً إرشادياً حول مفاوضات تغيّر المناخ، ونظمت ورشتي عمل بشأن: (1) دراسة الآثار القانونية لاتفاق باريس، وتعزيز فهم الآلية المالية، ومناقشة كيفية الحصول على التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ، وتقديم المساعدة التكنولوجية من خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، بغية مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الواردة في مساهماتها المحددة وطنياً (القاهرة، 3-6 نيسان/أبريل 2016)؛ (2) الإعداد

للمؤتمر الثاني والعشرين للأطراف، ومناقشة كيفية تنفيذ اتفاق باريس (الرباط، 25-29 أيلول/سبتمبر 2016). وجرى الاتفاق على أن البلدان الأكثر تقدماً في تنفيذ أنشطة الصندوق الأخضر للمناخ ستتبادل الخبرات والدروس مع بلدان أخرى في المنطقة، على أن تواصل أمانة الصندوق إعداد ملخصات للبرامج القطرية مع البلدان العربية من أجل تيسير التعاون مع الصندوق، وإعداد مجموعة من المشاريع، وضمان تحويل المساهمات المقررة المحددة وطنياً إلى استثمارات حقيقية. واتفق أيضاً على أن الإسكوا وأمانة الصندوق ستناقشان شراكة مستقبلية لتشجيع الاستثمارات الذكية مناخياً في المنطقة، وكيفية تكثيف الجهود للحصول على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ.

13- تعتبر تكنولوجيا اقتناص واستخدام وتخزين الكربون عنصراً مهماً في إزالة الكربون من أنظمة الطاقة العالمية، يمكنها المساهمة في تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 13 في المائة تقريباً بحلول عام 2050، وذلك وفقاً لسيناريو الوكالة الدولية للطاقة لتخفيض حرارة الأرض درجتين مئويتين، وقد تزيد هذه النسبة في حال اعتماد هدف تخفيض الحرارة 1.5 درجة مئوية. وإدراكاً لأهمية هذه التقنية وضرورة تحقيق التوازن بين الانبعاثات بسبب الأنشطة البشرية وتلك التي يمكن امتصاصها من خلال تقنيات اقتناص الكربون والغابات، واستناداً لبنود اتفاق باريس في هذا الشأن، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين، وتحت رعاية معالي وزير النفط، ورشة عمل حول "نشر اقتناص واستخدام وتخزين الكربون: التحديات والفرص"، في 19 شباط/فبراير 2017، في المنامة، لمناقشة التحديات والفرص المتاحة للخيارات السياسية والحوافز لاستخدام هذه التقنية على نطاق واسع في البلدان العربية. كما استعرضت في الاجتماع الرؤى ذات الصلة بتطوير هذه التقنية في البلدان العربية من منظور الترابط بين المياه والطاقة، بغرض المساهمة في إيجاد منصة للمعرفة في المجالات ذات الصلة.

14- وسلطت ورشة العمل الضوء على إمكانية تغيير النظرة السلبية إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى أخرى إيجابية، عبر الاستفادة منه كقيمة مضافة. وفي الواقع، يمكن استخدام ثاني أكسيد الكربون الناتج من العمليات الصناعية في عدة مجالات، منها عمليات رفع إنتاجية النفط الخام من الآبار وتخزين الفائض، وكمادة أولية لإنتاج أنواع أخرى من الوقود، كما يمكن استخدامه في عدد من الصناعات، مثل إنتاج الغاز الاصطناعي لوسائل النقل، وصناعة الثلج الجاف، وكمحفز لنمو النباتات في المزارع المحمية، وكمذيب كيميائي وسائل تبريد، إلخ. وتعتبر تكنولوجيا اقتناص واستخدام وتخزين الكربون تقنية نظيفة وآمنة وناضجة فنياً وواعدة في المستقبل، والعمل جار حالياً على مشاريع تستخدم هذه التقنية في جميع أنحاء العالم، إلا أنها لم تنتشر بعد على نطاق تجاري بسبب كلفتها المرتفعة. ويستدعي تعميمها العمل على خفض كلفتها الاستثمارية من خلال تطوير آليات سوق ذات جدوى فضلاً عن تحسين الفهم بشأن سعة التخزين الجيولوجي، والعمل على زيادة الوعي بهذه التقنية.

15- وفي إطار الاهتمام بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطاع الطاقة، تعمل الإسكوا على نشر التكنولوجيا الخضراء وتعميم تدابير كفاءة الطاقة من خلال تنفيذ مشاريع ممولة من حساب التنمية في الأمم المتحدة، وتنظيم ورش عمل تدريبية وفعاليات حول الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء على المستوى الإقليمي فضلاً عن تقديم دعم فني للبلدان الأعضاء، بناءً على طلب رسمي، تماشياً مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس لدعم الجهود الرامية إلى الحد من آثار تغيّر المناخ.

باء- الأنشطة المستقبلية

16- ستعقد الإسكوا ورشة عمل حول الطاقة المتجددة من منظور الترابط بين الطاقة والمياه في بيروت في تموز/يوليو 2017، وأخرى حول التكنولوجيات في إطار الترابط بين الطاقة والمياه في الأردن، في

أيلول/سبتمبر 2017، كما ستشارك في مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين الذي سيعقد في بون، ألمانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

17- وتتضمن خطط عمل الإسكوا: (1) إعداد مركز معرفة إقليمي يبني على المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار) وذلك لتسهيل نشر نتائج المبادرة من ضمنها دراسة تقييم تغيّر المناخ على الصعيد الإقليمي، وملاحظات تقنية عن مختلف مكونات منهجية التقييم المتكامل، وتقارير فنية لتقديم كامل دراسات الحالة الملخصة في تقرير التقييم الإقليمي، ومساندة البلدان في متابعة وتعميق المعرفة حول المواضيع المطروحة على أجندة المفاوضات (نقل التكنولوجيا، والحصول على التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ أو صناديق أخرى ذات علاقة، وبناء قدرات المفاوضين العرب المعنيين، إلخ.)، (2) الاستفادة من مركز الإسكوا للتكنولوجيا في إعداد تقارير وتنفيذ فعاليات تدريبية في مجال التكنولوجيا الخضراء وكفاءة الطاقة وتقنيات اقتناص وتخزين الكربون.

ثالثاً- التوصيات

18- تُقترح على الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

- إعداد مقترح مشاريع لتقديمها للصندوق الأخضر للمناخ للحصول على التمويل اللازم في ضوء الإرشادات التي يوجهها الصندوق خلال ورشات عمل بناء القدرات؛
- المشاركة في برامج بناء قدرات المفاوضين العرب لتعزيز الاتصالات الوطنية الجارية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛
- مساعدة البلدان في تحديد أولويات قطاع الطاقة المرتبطة بتغيّر المناخ والتعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ ومشاريع التكيّف والتخفيف ذات الصلة التي تضمنتها تقارير المساهمات المحددة وطنياً؛
- تشكيل فريق عمل من الخبراء في مجال الوقود الأحفوري والتكيّف مع تغيّر المناخ لطرح مواضيع ودراسات ذات أهمية للبلدان الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة كما جاء في البند 8 من جدول أعمال اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

19- ويُقترح أن تطلب اللجنة إلى البلدان الأعضاء تبني التوصيات الواردة في هذا التقرير، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وحث المؤسسات الأكاديمية والبحثية والباحثين العرب على إعداد دراسات علمية من منظور الطاقة، لتسليط الضوء على تحديات تغيّر المناخ التي تواجهها البلدان العربية، لتكون مادة علمية تستفيد منها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ.

20- والأمر مطروح على أعضاء اللجنة للإحاطة بما تم تنفيذه، وإبداء الرأي وتقييم الأنشطة، ومدى مناسبتها لمتطلبات البلدان الأعضاء، واقتراح أية أنشطة يمكن إضافتها إلى برنامج العمل القادم.